

تقرير لجنة الشؤون الخارجية والدفاع
والأمن الوطني بخصوص مشروع
قانون بالتصديق على اتفاقية تشجيع
وحماية الاستثمار بين حكومة مملكة
البحرين وحكومة جمهورية الهند




التاريخ : ١٥ أبريل ٢٠٠٦م

الموقر
معالي الدكتور فيصل بن رضي الموسوي
رئيس مجلس الشورى

تحية طيبة وبعد ،

يسرني أن أرفق لمعاليتكم طي هذا الكتاب تقرير لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بخصوص مشروع قانون بالتصديق على اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار بين حكومة مملكة البحرين وحكومة جمهورية الهند المرافق للمرسوم الملكي رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٦م، راجين من معاليتكم عرضه على المجلس لاتخاذ ما يراه مناسباً .

وتفضلوا بقبول فائق الشكر والتقدير ،،،


أخوكم

الدكتور خالد بن خليفة آل خليفة
رئيس اللجنة

المرفقات :

١. تقرير اللجنة حول مشروع القانون .
٢. ملاحظات لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بمجلس الشورى.
٣. قرار مجلس النواب حول مشروع القانون ومرفقاته .
٤. مشروع القانون مع نص الاتفاقية.



التاريخ : ١٥ أبريل ٢٠٠٦ م

تقرير لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني
بخصوص مشروع قانون بالتصديق على اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار بين
حكومة مملكة البحرين وحكومة جمهورية الهند

بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠٠٦ م رفع صاحب المعالي خليفة بن أحمد الظهيري رئيس مجلس النواب إلى صاحب المعالي الدكتور فيصل بن رضي الموسوي رئيس مجلس الشورى مشروع قانون بالتصديق على اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار بين حكومة مملكة البحرين وحكومة جمهورية الهند ، المرافق للمرسوم الملكي رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٦ م. وما انتهى إليه مجلس النواب في هذا الصدد.

وبتاريخ ٢٨ مارس ٢٠٠٦ م أحال سعادة السيد عبدالرحمن محمد جمشير النائب الأول لرئيس المجلس مشروع القانون المذكور ومرفقاته إلى لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني لدراسته وإعداد تقرير بشأنه لرفعه إلى المجلس.

وقد عقدت اللجنة اجتماعاً بتاريخ ٤ أبريل ٢٠٠٦ م ناقشت فيه مشروع القانون وتدارست نصوص الاتفاقية، وقد دعت اللجنة إلى اجتماعها كلاً من:

وزارة الخارجية:

مدير الإدارة القانونية.

١. د. يوسف عبدالكريم

وزارة الدولة لشئون مجلسى الشورى والنواب:

أ.أ. أروى الحمود أخصائي شئون الجلسات.

وزارة الصناعة والتجارة:

د. عبدالله منصور وكيل شئون الصناعة.
أ.أ. عبدالرزاق زين العابدين مدير إدارة العلاقات التجارية.

غرفة تجارة وصناعة البحرين:

أ.أ. أحمد نجم النجم الرئيس التنفيذي.
أ.أ. المستشار محمد عصام محمود مدير الشؤون القانونية والتحكيم.

حضر اجتماع اللجنة من مجلس الشورى كل من :

أ.أ. الدكتور عصام عبدالوهاب البرزنجي المستشار القانوني للمجلس .
أ.أ. الأستاذ زهير حسن مكي أخصائي قانوني بالمجلس .
أ.أ. الأنسة ميادة مجيد معارج أخصائي قانوني بالمجلس .

وبتاريخ ٤ أبريل ٢٠٠٦م، تلقت اللجنة تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بشأن مشروع القانون.

وقد تم اختيار سعادة العضو السيد عبدالمجيد يوسف الخواج مقررأ أصلياً، وسعادة العضو السيد أحمد عبدالكريم بوعلاي مقررأ احتياطياً.

تولت أمانة سر اللجنة السيدة مرفت علي حيدر أمين سر اللجنة.

أولاً: رأي ممثلي الجهات الحكومية المختصة:

● وزارة الخارجية:

- إن مملكة البحرين وقعت العديد من اتفاقيات التعاون مع جمهورية الهند وقد صدق عليها مجلسا الشورى والنواب الموقران.
- إن جمهورية الهند تعتبر متقدمة صناعياً وتتيح هذه الاتفاقية فرص الاستفادة من الخبرة الصناعية للهند.
- تتيح هذه الاتفاقية فرص استثمار أكبر بين البلدين.
- لا تؤثر هذه الاتفاقية على اتفاقيات مملكة البحرين مع الدول الأخرى وكذلك اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة.

● الدائرة القانونية بوزارة الدولة لشئون مجلس الوزراء:

- لا تتعارض اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار بين حكومة مملكة البحرين وحكومة جمهورية الهند مع الدستور والقوانين المعمول بها في مملكة البحرين. وتهدف إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين البلدين وتنشيط العلاقات التجارية، كما توفر الاتفاقية حماية للمستثمرين في كلا البلدين.

● وزارة الصناعة والتجارة:

- إن الهند دولة لها ثقلها الصناعي والتجاري والتوقيع على هذه الاتفاقية سوف يزيد من الاستثمارات بين البلدين وسيمنح حماية للمستثمرين مما يشجعهم على الاستثمار في كلا البلدين.

● غرفة تجارة وصناعة البحرين:

- تدعم غرفة تجارة وصناعة البحرين كل التوجهات الحكومية لتوقيع مثل هذه الاتفاقيات وخاصة التي تحمي التاجر البحريني المستثمر في الخارج.

ثانياً: رأي لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بمجلس الشورى:

- سلامة المشروع بقانون من الناحيتين الدستورية والقانونية.

ثالثاً: رأي اللجنة :

- إن مجلس الشورى الموقر قد صدق على اتفاقيات سابقة مع جمهورية الهند كان آخرها اتفاقية تسليم المجرمين بين الحكومتين، وهذا التوجه سيزيد من العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

- إن توقيع مثل هذه الاتفاقيات يصب في صالح مملكة البحرين فهو جاذب للاستثمار. كما أن مملكة البحرين بحاجة لقانون واضح يحدد المعايير ويضع الأطر للاستثمار فيها لاستقطاب الاستثمارات من مختلف دول العالم وفي مختلف المجالات، وعليه توصي اللجنة بالعمل على إيجاد قانون للاستثمار الخارجي.

رابعاً: توصية اللجنة:

- توصي اللجنة بالموافقة على مشروع قانون بالتصديق على اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار بين حكومة مملكة البحرين وحكومة جمهورية الهند ، المرافق للمرسوم الملكي رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٦م.

مشروع القانون

١. الديباجة:

نص الديباجة كما ورد من الحكومة الموقرة:

ملك مملكة البحرين.

" نحن حمد بن عيسى آل خليفة

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار بين حكومة مملكة البحرين وحكومة جمهورية الهند
الموقعة في مدينة نيودلهي بتاريخ ١٣ يناير ٢٠٠٤ ،
أقر مجلس الشورى ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه: "

توصية اللجنة:

- الموافقة على نص الديباجة كما ورد من الحكومة.

٢. المادة الأولى:

نص المادة كما ورد من الحكومة الموقرة:

"صودق على اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار بين حكومة مملكة البحرين وحكومة
جمهورية الهند الموقعة في مدينة نيودلهي بتاريخ ١٣ يناير ٢٠٠٤ ، والمرافقة لهذا القانون".

توصية اللجنة:

- الموافقة على نص المادة كما ورد من الحكومة.

٣. المادة الثانية:

نص المادة كما ورد من الحكومة الموقرة:

"على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي
لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية".

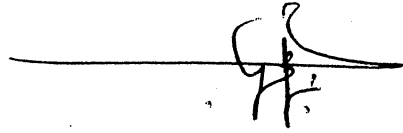
توصية اللجنة:

- الموافقة على نص المادة كما ورد من الحكومة.

والأمر معروض على المجلس الموقر للتفضل بالنظر،،،



د. خالد بن خليفة آل خليفة
رئيس لجنة الشؤون الخارجية
والدفاع والأمن الوطني



السيد عبدالمجيد يوسف الحواج
نائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية
والدفاع والأمن الوطني



التاريخ: ٤ أبريل ٢٠٠٦ م

**سعادة الدكتور الفاضل / الشيخ خالد بن خليفة آل خليفة المحترم
رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني**

**الموضوع : مشروع قانون بشأن التصديق على اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار
بين حكومة مملكة البحرين وحكومة جمهورية الهند الموقعة في مدينة نيودلهي
بتاريخ ١٣ يناير ٢٠٠٤ م المرافق للمرسوم الملكي رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٦ م**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

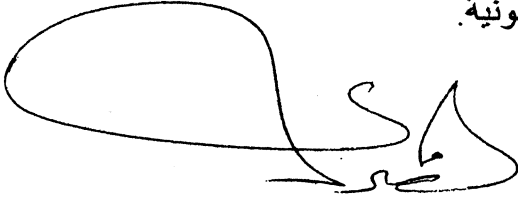
بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠٠٦ م، أرفق معالي رئيس المجلس، ضمن كتابه رقم
(٣٩٢ / ١٥ - ٣ - ٢٠٠٦ م)، نسخة من مشروع قانون بشأن التصديق على اتفاقية
تشجيع وحماية الاستثمار بين حكومة مملكة البحرين وحكومة جمهورية الهند
الموقعة في مدينة نيودلهي بتاريخ ١٣ يناير ٢٠٠٤ م المرافق للمرسوم الملكي رقم
(١٠) لسنة ٢٠٠٦ م، وذلك لمناقشته وإبداء الملاحظات عليه للجنة الشؤون
الخارجية والدفاع والأمن الوطني.

وبتاريخ ٤ أبريل ٢٠٠٦ م، عقدت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
اجتماعها الثاني والثلاثين، حيث اطلعت على مشروع القانون المذكور ومذكرته

الإيضاحية، وقرار مجلس النواب بشأنه، وتقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية فيه، وذلك بحضور المستشارين والاختصاصيين القانونيين بالمجلس. وانتهت اللجنة - بعد المداولة والنقاش - إلى عدم مخالفة المشروع بقانون لمبادئ وأحكام الدستور.

توصية اللجنة :

توصي اللجنة بسلامة مشروع قانون بشأن التصديق على اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار بين حكومة مملكة البحرين وحكومة جمهورية الهند الموقعة في مدينة نيودلهي بتاريخ ١٣ يناير ٢٠٠٤م المرافق للمرسوم الملكي رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٦م، من الناحيتين الدستورية والقانونية.



محمد هادي الطواحي

رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

